اعتراضات ابن مالك على سيبويه في شرح التسهيل

د. صادق يسلم سعيد العي
أستاذ النحو والصرف المشارك – كلية التربية سئون جامعة حضرموت
Sadeg.alai@gmail.com

الملخص

4

درس هذا البحث اعتراضات ابن مالك على سيبويه في كتابه شرح التسهيل، في مسعى منه إلى الإجابة عن تساؤل مركزي وهو ما مدى وجاهة اعتراضات ابن مالك على سيبويه، وما منهاجه فيها؟ وتوصل البحث إلى أن ابن مالك كان مستقلاً في تفكيره النحوي واسع النقد و التعقب، شديد الاحترام لسيبويه. وكان منهجه في اعتراضاته سليمًا موفقاً؛ إذ اتكأ على السماع و القياس، فلم يكن يرد رأي سيبويه ويسكت، بل يبين وجهة نظره بالدلائل السماعية، و العقلية. إذ اعتمد في السماع على القرآن الكريم، و الحديث النبوي، وما سمع عن العرب شعرًا ونثرًا. ولكنه لم يكن يعتسف الدليل و يحمله على الوجوه البعيدة، حتى يتوافق مع قواعد البصريين و على رأسهم سيبويه. وابن مالك يعتد بالقياس، ويحتج به، ومشى على طريقة الكوفيين في توسيع القياس، فهو يقيس على القليل، و لا يحكم بالشذوذ على النصوص، بل يفرع عليها.

مقدمة:

سيبويه إمام الدرس النحوي، وظل كتابه هو المورد العذب الذي ينهل منه النحويون، وكان ابن مالك من أكثرهم تعلقاً به؛ و لذا نجده كثير الإيراد لنصوصه و آرائه، كثير الاعتماد على اختياراته، ولكن لم يمنعه ذلك أن يعترض عليه بعض المسائل النحوية؛ إذ مهما بلغ علم الرجل فلن يسلم من التعقب، و الاعتراض، و الاستدراك؛ فالأفهام تختلف، ولسان العرب من أوسع الألسنة. ولم يكن ابن مالك أسير التقليد يتبع من سبقه في كل شيء، بل كان مجتهداً حرًا في اختياراته، فمن الطبيعي أن يعترض بعض آراء سيبويه. و الاعتراض رد الحكم النحوي، أو وصفه بعدم الاستقامة، أو الضعف، أو التعسف، أو الإشكال مع تقوية رأي آخر لحجة نحوية. فتكمن أهمية الموضوع في كونه يبحث في لون من المناقشة العلمية بين عالمين بارزين هما سيبويه وابن مالك، ودراسة آرائهما والوقوف على اعتراضات ابن مالك، والتعرف عليها، ومنهجه فيها، ومعرفة حججه، ومدى قوة هذه الحجج، و المكانة العلمية لها ولا شك أن كل ذلك يثري الدرس النحوي.

وتكمن مشكلة البحث في أن هناك اعتراضات لابن مالك في كتابه شرح التسهيل على بعض آراء سيبويه، فما هي أبرز هذه الاعتراضات؟ وما هو منهجه في رد قول سيبويه؟ وما مدى قوة حججه السماعية و العقلية؟ فكان من الطبيعي جمع هذه الاعتراضات، ودراستها للإجابة على هذه الأسئلة، ولا أزعم أني استقصيت جمع كل اعتراضات ابن مالك على سيبويه، وإنما جمعت ما يمكن أن يكون أنموذجًا يصلح أن يعرِّف بهذه الظاهرة، ويبرز منهج ابن مالك في تناولها.

واقتضت طبيعة البحث أن يتكوَّن من مقدمة، ومبحثين، قفوتهما بخاتمة. أما المبحث الأول فجلعته لعرض اعتراضات ابن مالك، وقد اقتضى ذلك نقل كلام سيبويه، ثم اعتراض ابن مالك، ومناقشته. و أما المبحث الثاني فقد جعلته لمنهج ابن مالك في اعتراضاته. وفي الخاتمة لخصت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول: مسائل الاعتراض

1. انفصال الضمير الثاني المنصوب في باب أعطى:

قال ابن مالك: «وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (فإنَّ الله مَلّككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم)»([1]).

([1]) شرح التسهيل1/153.

نص سيبويه الذي أشار إليه ابن مالك: «فأما علامة الثاني التي لا تقع إيا موقعها فقولك: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه... فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطَباً وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب، فإن علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها إيا، وذلك قوله: أعطيتُكَه وقد أعطاكَه، وقال عز وجل: ﴿فعُمّيَتْ عليكم أنُلزمُكموها وأنتم لها كارهون﴾. فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب»(□) والذي يبدو صحة ما قاله ابن مالك و هو أن ظاهر عبارة سيبويه تمنع جواز انفصال الضمير في هذه المسألة، و قد سبق السيرافيُّ ابنَ مالك في قوله هذا إذ قال: «الذي ظهر في كلام سيبويه أنه ما خيَّر المتكلم بين اتصال المفعول الثاني و بين انفصاله». ثم قال: «و قد رأيت غير سيبويه يخيِّر بين المتصل و المنفصل و يجيزهما في: أعطيتكه، و أعطيتك إياه»(بر). و اختار السيرافي جواز اتصال الضمير و انفصاله في هذه المسألة مثل ابن مالك. و قد استدل ابن مالك على جواز الانفصال بحديث: (فإن الله مَلّككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم) (تر). قال السيوطي: «وسيبويه يَرى الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجبًا، والانفصال ممتنعًا، والصحيح جوازه. ومنه الحديث: (فإن الله ملَّكَكم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم)» (ير). و بهذا يصح اعتراض ابن مالك سيبويه في هذه المسألة وممن قال بجواز الاتصال و الانفصال: الزمخشري(سم)، و ابن الحاجب(شم)، و الرضي(له)، وأبو حيان(□).

2. تقديم الأخص عند الاتصال:

قال ابن مالك: «فمع الانفصال لك أن تقدم الأسبق رتبة وأن تؤخره، نحو: أعطيته إياك. ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعًا على العرب، فلو قلت: أعطيتهوك أو نحوه لم يجز عند سيبويه وفاقًا للمسموع

([1]) الكتاب 363/2، 365.

([2]) شرح السيرافي على كتاب سيبويه126/3.

([3]) الحديث في إحياء علوم الدين. قال العراقي: «هو مفرق في عدة أحاديث، فروى أبو داود من حديث علي: (كان آخر كلام رسول الله - صلّى الله عليه وسلم - الصلاة الصلاة. اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم). وفي الصحيحين من حديث أنس: (كان آخر وصية رسول الله - صلّى الله عليه وسلم - حين حضره الموت الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم). ولهما من حديث أبي ذر: (أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم. فإن كلفتموهم فأعينوهم). لفظ رواية لمسلم. وفي رواية لأبي داود: (من لايمكم من مملوكيهم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون، ومن لم يلايمكم منهم فبيعوه، ولا تعذبوا خلق الله تعالى). وإسناده صحيح» اهـ. ينظر: تخريج أحاديث الإحياء 1253/3.

([4]) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد 375/2.

([5]) ينظر: المفصل 166.

([6]) ينظر: الكافية 145.

([7]) ينظر: شرح الكافية 46/3.

([8]) ينظر: ارتشاف الضرب934/2.

واقتصارًا عليه. وأجازه غيره قياسًا، قال سيبويه: «فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال: أعطاهوك، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه»([1])... ولكن يعضد قولَ من أجاز القياس في ذلك ما روى ابن الأنباري في غريبه من قول عثمان رضي الله عنه: (أراهُمني الباطل شيطانًا) (بر)، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل»(تر).

فابن مالك هنا و إن كان يختار عدم جواز تقديم غير الأخص عند الاتصال، لكنه اعترض على سيبويه قوله أنه لا حجة لمن جوز ذلك إلا القياس، فبين أنه قد جاء السماع أيضا بجوازه، فاستدل على ذلك بقول عثمان. و لعل أبرز من قال بجواز تقديم غير الأخص عند الاتصال هو المبرد كما حكاه السيرافي(ير) عنه، فجعل إضمار الغائب، و المتكلم، و المخاطب في التقديم و التأخير سواء، و لم أجده في كتابه المقتضب. و قد تعقب أبوحيان ابن مالك في توجيه قول عثمان: «فكان القياس أن يقال: (أرانيهم الباطل شيطانًا)» بأن هذا لا يصح، ومعناه عكس ما أراد عثمان؛ لأنه كان يكون هو الذي رآهم شيطانًا، والمعنى: أنهم هم رأوه شيطانًا؛ لأن ضمير المتكلم هو الفاعل قبل دخول همزةً التعدية على رأى، فالقياس أن يقول في معنى ما أراد عثمان: أراهم إياي الباطل شيطانًا؛ إذ هم الراءون قبل همزة التعدية لا هو(سم). و أرى أن هذا الاعتراض لا يصح لأبي حيان؛ لأن الكلام هنا على التقديم و التأخير، لا على الرائي و المرئي، فالمرئي هو عثمان تقدم ضميره أو تأخر، اتصل أو انفصل، فابن مالك إنما قدر الضمير حال اتصاله متقدمًا.

3. تقديم خبر ليس عليها:

نسب ابن مالك لسيبويه أنه أجاز (شم) تقديم خبر ليس عليها. و اعترضه ابن مالك؛ لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب، مع أن (ليس) شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو (ما) بخلاف عسى، فإنها تشبه حرفًا يشبه الأفعال وهو (لعل)، والوهن الحاصل بشبه الحرف لا يشبه الأفعال أشدمن الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال. وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسيط خبريهما، كما امتنع توسيط خبري

([1]) الكتاب 363/2، 364.
([2]) النهاية في غريب الحديث 177/2.
([3]) شرح التسهيل151/1.
([4]) شرح السيرافي 127/3 .
([5]) ينظر: التكميل و التذييل232/2 .
([6]) ينظر: الكتاب 45/1، 102.

شبيهيهما، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له، والتوسيط كاف في ذلك، فلم تجز الزيادة عليه تجنبًا لكثرة مخالفة الأصل(□).

والواقع أن النحويين مختلفون في نسبة هذا القول لسيبويه، فابن الأنباري يرى أنه «ليس بصحيح، والصحيح أنه ليس في ذلك نص»(بر). و أما السيرافي(تر)، و ابن كيسان(ير)، و ابن مالك فينسبون إليه هذا القول، قال السيرافي: «و أما ليس فإن الذي يدل عليه قول سيبويه في باب سأقفك عليه إذا انتهينا إليه أن تقديم الخبر عليها جائز، فتقول قائما ليس زيد، وبعض النحويين يأباه، و لا خلاف بينهم في جواز تقديم الخبر على الاسم بعد ليس كقولك: ليس قائمًا زيدٌ »(سم). و قصده بالباب الذي أشار إليه هو باب ما ينصب في الألف ففيه قال سيبويه: «ومثلُه أزيداً لستَ مثلَه، لأنّه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيتَ أخاه»(شم). فظهر منه أنه قائل بجواز التقديم؛ لأنه أجاز أن تقول: أزيدًا لست مثله، بنصب زيد بإضمار ليس من باب الاشتغال، و القاعدة: أن المفسر من شرطه صحة عمله في الأول لولا شغله بالضمير أو السبب(له). فظهر بهذا صحة نسبة هذا القول لسيبويه، ووافقه السيرافي(□) والفارسي(□)، وابن برهان(لح□)، والزمخشري(□□). ومنعه الكوفيون(بر□)، والمبرد(تر□)، وابن السراج(ير□)، والجرجاني(سم□).

و يبدو أن اعتراض ابن مالك عليه قوي؛ وذلك لأن (ليس) فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك فوجب أن لا

([1]) شرح التسهيل1/351.
([2]) الانصاف 1/160.
([3]) ينظر: شرح السيرافي 1/300.
([4]) ينظر: المقاصد الشافية 2/163.
([5]) شرح السيرافي 1/300.
([6]) الكتاب 1/102.
([7]) ينظر: المقاصد الشافية2/163 .
([8]) ينظر: شرح السيرافي 1/300.
([9]) ينظر: المسائل الحلبيات 280،281.
([10]) ينظر: شرح التسهيل1/351..
([11]) ينظر: المفصل 345.
([12]) ينظر: الإنصاف في معرفة الخلاف 1/130 .
([13]) ينظر: شرح التسهيل1/351، و الارتشاف 3/1171.
([14]) ينظر: الأصول 1/89، 90.
([15]) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح1/359.

يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله(□). و أيضًا لما أشبهت ليس ماله صدر الكلام . و ذلك ما . كان من الواجب أن يحكم عليه بالصدرية(بر)

4. حذف لام يكن:

مما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزمًا، كقوله تعالى: ﴿ولم يَكُ مِن المُشْرِكِين﴾(تر)، وكقوله تعالى: ﴿ولا تَكُ في ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرون﴾(ير). فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه قال في الكتاب: «قالوا: لا أدر في الوقف؛ لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ كما قالوا: لم يك، شبهت النون بالياء حيث سكنت. ولا يقولون: لم يك الرجل؛ لأنها في موضع تحرك فلم تشبه بلا أدر»(سم). و اعترضه ابن مالك(شم)، وذلك لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُم﴾(لهـ)، وفي قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الذِّينَ كَفَرُوا﴾(□).

ورأى ابن مالك أن العرب قد استعملت الحذف قبل الساكن كثيرا، واستدل بثلاثة أبيات، الأول قول الشاعر(□):

لم يكُ الحقُّ سِوى أنْ هاجَه رسْمُ دار قد تَعَفَّى بالسَّرَر

و الثاني قول الآخر(لح□):

فإنْ لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً فقد أبدت المرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغم

و الثالث قول الآخر(□□):

إذا لم تَكُ الحاجاتُ من همة الفتى فليس بمُغْنٍ عنه عقد الرتائم

([1]) ينظر: الإنصاف في معرفة الخلاف 130/1 .

([2]) ينظر: المقاصد الشافية 172/2 .

([3]) سورة النحل: 120.

([4]) سورة النحل: 127.

([5]) الكتاب 184/4 .

([6]) شرح التسهيل366/1.

([7]) سورة النساء: 137

([8]) سورة البينة: 1.

([9]) البيت في شرح التسهيل366/1، وتمهيد القواعد 1176/3.

([10]) البيت في شرح التسهيل366/1، وتمهيد القواعد 1176/3.

([11]) البيت في شرح التسهيل366/1، وتمهيد القواعد 1176/3.

ويرى ابن مالك أنه لا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه، وفي الثاني: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وفي الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى(□). و تعقبه أبوحيان بقوله: «ما ذكره المصنف من أنه لا ضرورة في ذلك لإمكان أن يقول الأول كذا، والثاني كذا، والثالث كذا يقال له في جواب ذلك: ما من ضرورة في شعر العرب إلا ويمكن تبديلها ونظم شيء مكانها، وعلى هذا لا يكون في كلام العرب ضرورة»(بر). و لا وجه لتعقب أبي حيان هنا؛ لأن ابن مالك لم ينظم شيئًا مكانها، و إنما أبقى النون مع بقاء النظم نفسه.

وزعم أبو حيان أن «ليس التخفيف علة لحذف النون، وأي ثقل في لفظ "لم يكن"؟ وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ولشبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف. وأما ما ذكر من الحذف مع الساكن فذلك عن سيبويه ضرورة»(تر). و لا تعارض بين قوله و قول ابن مالك فيما ذكره أولًا، و إنما الخلاف في قوله الأخير، و هو أنه جعل حذف النون في الأبيات التي استشهد بها ابن مالك من قبل الضرورة مع أنه لا ضرورة فيها كما بينه ابن مالك. فصح بذلك اعتراض ابن مالك، وممن قال بجواز حذف النون مع الساكن يونس(ير). فلم يتفرد ابن مالك في هذه المسألة.

5 ـ العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل مجئ الخبر:

حمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير في باب إن و أخواتها، فالتقدير عنده في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(سم): إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. ونص كلامه: «وأما قوله عز وجل: ﴿والصابئون﴾، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله:﴿والصابئون﴾ بعدما مضى الخبر. وقال الشاعر، بشر بن أبى خازم:

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم بُغاةٌ ما بَقِينا فى شِقاقِ

كأنه قال: بُغاةٌ ما بقينا وأنتم»(شم).

واعترضه ابن مالك بأن «أسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا

([1]) شرح التسهيل1/366.

([2]) التذييل و التكميل 4/238.

([3]) التذييل و التكميل 4/238.

([4]) شرح التسهيل1/366، و ارتشاف الضرب 3/1193،1194.

([5]) سورة المائدة: 69.

([6]) الكتاب 2/155، 156.

فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون»(□). ووجه قوة رأي ابن مالك: أنّ حذْف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب ، و استدل على ذلك بثلاثة أبيات:

الأول قبل دخول إنَّ وهو قول الشاعر(بر):

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مختلف

أَرَادَ: نَحن راضون بِمَا عندنَا، و أنت راض بما عندك.

وبعد دخولها، كقول الآخر(تر):

خليليّ هل طبٌّ فإني وأنتما وإن لم تبُوحا الهوى دَنِفان

التقدير: فإني دنف.

وأنشد سيبويه قول الفرزدق(ير):

إنّى ضَمِنْتُ لِمنْ أَتانِى ما جَنَى وأَبي فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُور

ثم قال سيبويه: «ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر»(سم). وتقديره: فكان غير غدور وكنت غير غدور. فاكتفى بالخبر عن الثاني عن الخبر عن الأول(شم). وبهذا يظهر أن اعتراض ابن مالك في محله.

6 . تغليط سيبويه من أكد أوعطف على اسم إنَّ بالرفع قبل مجئ الخبر :

غَلَّط سيبويه(له) من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فقال: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال "هم" كما قال:

لستُ مدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئا»(□)

و اعترضه ابن مالك بقوله:«وهذا غير مرضي منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كلدُن غدوةً، وهذا حجرُ ضبٍّ خربٍ»(□).

([1]) شرح التسهيل50/2.

([2]) البيت في الكتاب 75/1، والمقتضب112/3، وشرح التسهيل50/2.

([3]) البيت في شرح التسهيل50/2، و التذييل و التكميل 189/5، وأوضح المسالك349/1.

([4]) البيت في الكتاب76/1، و شرح التسهيل50/2، و التذييل و التكميل 189/5.

([5]) الكتاب 76/1.

([6]) ينظر: شرح أبيات سيبويه156/1.

([7]) الكتاب 155/2.

([8]) الكتاب 155/2.

([9]) شرح التسهيل 52/2.

و خرج ابن مالك الأول على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن. و خرج الثاني على أن أصله: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن. وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح(□).

وتعقب أبو حيان ابن مالك أنه فهم من كلام سيبويه حقيقة الغلط، وأنهم لحنوا في ذلك، ولا يوثق بهم في ذلك، ولا يبني عليه. ورأى أبوحيان أن سيبويه لم يرد هذا المفهوم الذي فهمه ابن مالك، وإنما يريد أنه لم يشرك في الناصب، وكأنه لم يتقدم ناصب، بل ابتدأ بالاسم مرفوعًا، فأتبعه مرفوعًا، فصار كأنه لم يذكر الناصب، وسمي هذا غلطًا مجازًا لا على جهة الحقيقة. ورأى أبوحيان أن نظيره في كلامه قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾، يسمي سيبويه هذا عطفًا على التوهم، كأنه قال: أصدقْ وأكن، ولا يريد سيبويه التوهم حقيقة إذ يستحيل على الله تعالى، وإنما يريد أنه لم يتبع الثاني الأول في الإعراب وكأنه غلط في أن ذكر الناصب ومقصوده الرافع ومراعاته. ولم يفهم أحد من الشراح ولا الشيوخ المأخوذ عنهم هذا العلم عن سيبويه ما فهمه هذا المصنف، كما لم يفهموا عنه حقيقة التوهم، وإنما المعنى في الغلط والتوهم ما ذكرناه من أنهم لا يلحظون اشتراك الثاني مع الأول، وكأن ذلك الأول ما دخل عليه المعرب الذي كان ينبغي للثاني أن يشاركه فيه(بر). و الظاهر أن اعتراض ابن مالك في محله، و تغليط سيبويه للعرب على حقيقته، و كتب النحويين مليئة بتخطئة القراء، و الشعراء، و العرب، ولم يقل أحد إن ذلك على سبيل المجاز، فلا يخلط الباحث بين التخطئة و مصطلح التوهم، فهذا مصطلح صار معروفا عند النحويين كما أن تخطئة العرب، و القراء، و الشعراء معروفة منذ زمن عبدالله بن إسحاق الحضرمي، الذي كان يعيب الفرزدق ويلحنه(تر)، وروى المرزباني بإسناده إلى يونس حبيب، قال: «كان أبو عمرو بن العلاء أشد تسليماً للعرب. وكان ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم؛ كان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله:

فبتُّ كأنِّي ساورتْنِي ضَئيلةٌ من الرَّقْشِ في أنيابها السُّمُّ نَاقعُ(ير)

ويقول: موضعه ناقعا»(سم)، و لم يكن سيبويه بمعزل عن ذلك فقد يعبر عن بعض لهجات القبائل بالقبح، أو القلة، أو الضعف، أو الرداءة، أو الغلط . من ذلك قوله: «وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون نبيّ وبريَّة، وذلك قليل رديء»(شم).

([1]) شرح التسهيل 52/2.

([2]) ينظر: التذييل و التكميل 197/5. 198.

(3) ينظر :بغية الوعاة42/2.

(4) الضئيلة: الدقيقة. ساورتني: واثبتني. الرقش: الأفاعي في جلدها أسود و أبيض.

(5) الموشح 11.

([6]) الكتاب555/3.

7. معنى (أمَا) قبل إنْ و أنْ:

يرى سيبويه(□) أن لـ (أمَا) معنيين:

1. تأتي بمعنى حقا، وذلك قبل (أن) سواء كانت مخففة أم مشددة.

2. وتأتي بمعنى: ألا، و ذلك قبل (إن) المخففة المكسورة.

و اعترضه ابن مالك(بر) أنه يجوز عنده أن يكون (أما) في الوجهين بمعنى ألا. وتكون إنْ المكسورة زائدة، كما زادها الشاعر في قوله(تر):

ألا إنْ سَرَى لَيلي فبتُّ كئيبا أُحاذر أن تنأى النَّوَى بغضُوبا

و خرَّج التي قبل (أنْ) مع كون أما بمعنى ألا على وجهين(ير):

أحدهما: أن تكون المخففة، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، كما تقدر في أنْ الواقعة بعد لو، على مذهب سيبويه، ويكون التقدير: أما من دعائي أنْ جزاك الله خيرا، ثم حذف الخبر للعلم به.

والثاني: أن تكون أنْ زائدة، كما زيدت بعد لمّا، وقبل لو، وبعد كاف الجر في قوله(سم):

كأن ظبيةٍ تَعْطو

على رواية الجر.

8. خبر لا النافية للجنس إذا ركب الاسم معها:لا خلاف في كون خبر (لا) النافية للجنس مرفوعا بـ(لا) إذا لم يركب الاسم معها(شم)أما إذا ركب الاسم معها، فقد اختلفوا في رافع الخبر، فذهب الأخفش(لم)، و المازني(□)، إلى أنه مرفوع بـ(لا) كحاله مع عدم التركيب. و اختاره ابن يعيش(□)، وابن مالك.

و ذهب سيبويه(لح□) إلى أن (لا) و ما ركب معها في موضع المبتدأ، و الخبر المرفوع خبر عنه، و لم تعمل (لا) فيه. قال سيبويه: «واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدإ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك

([1]) الكتاب 166/3. 167، وشرح التسهيل43/2، و التذييل و التكميل174/5.

([2]) ينظر: شرح التسهيل43/2.

([3]) البيت في شرح التسهيل43/2، و التذييل و التكميل174/5.

([4]) شرح التسهيل43/2.

([5]) البيت لابن صريحة اليشكري كما في الكتاب 2/ 134، و بلا نسبة في شرح التسهيل42/2.

([6]) ينظر: شرح الكافية للرضي 259/1، وارتشاف الضرب1297/3.

([7]) ينظر: شرح المفصل 106/1، وارتشاف الضرب1297/3.

([8]) ينظر: التذييل و التكميل 234/5، وارتشاف الضرب1297/3.

([9]) ينظر: شرح المفصل 107/1.

([10]) ينظر: ارتشاف الضرب1297/3.

تضمره، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان. والدليل على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدإ في لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك»(□). فشبهها بإنَّ ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر، لكن عملها أبقى في أقرب المعمولين، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه من التجرد(بر).

واعترضه ابن مالك؛ لأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، كما لم يضر (أنّ) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم، لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر. وأيضا فإن عمل (لا)في الخبر أولى من عملها في الاسم، لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل. وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ(لا) غير المركبة، لأن مانع التركيب هو كون اسم (إنّ) صالح للابتداء به مجردا عن (إنّ)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإنَّ تجرده من لا مبطل للابتداء به، لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بـ(لا)كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي(تر). و الظاهر أن تعقب ابن مالك في محله؛ و ذلك أن (لا) اقتضت اسمين، و عملت في أحدهما، فتعمل في الآخر تماما مثل إنَّ.

9. اعتراضه بيتا رواه سيبويه:

استشهد سيبويه(ير) على إلغاء (خلت) إذا توسطت الجملة بقول اللعين يهجو العجاج:

أبالأراجيز يابنَ اللُّؤْم تُوعدني وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخور

كذا رواه سيبويه رائية، و اعترضه ابن مالك بقوله: «والمشهور من رواية غيره:

وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية، قال ابن برهان: قال اللعين المنقري:

إني أنا ابنُ جَلا إن كنت تُنْكرني يا رؤبُ والحيةُ الصماءُ والجبلُ

أبالأراجيز يابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل»(سم).

([1]) الكتاب 2/275، 276.

([2]) شرح التسهيل2/55، 56.

([3]) شرح التسهيل2/55، 56.

([4]) الكتاب 1/120.

([5]) شرح التسهيل2/86.

و بنحو ما قال ابن مالك قال عبدالقادر البغدادي: «وَالصَّوَاب مَا ذَكرْنَاهُ فَإِن القصيدة لامية إِلَّا أَن يكون من قصيدة أُخْرَى رائية»(□). وممن وافق سيبويه فرواه بالراء: السيرافي في شرح أبيات سيبويه(بر)، و ابن السراج(تر)، وابن جني(ير)، و الزمخشري(سم)، و ابن الأثير(شم)، و ابن هشام(لم). و بهذا يظهر مدى التحقيق العلمي الذي انماز به ابن مالك.

10. نصب الاسم بعد إذا الفجائية:

ألحق سيبويه إذا الفجائية بأمَّا قياسا، فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، كما يقال: أمّا زيدا فيضربه عمرو. قال في الكتاب: «فإِنْ قلتَ: لقيتُ زيدا وأَماَّ عمروٌ فقد مررتُ به، ولقيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يَضربهُ عمروٌ فالرفعُ، إلاّ فى قول من قال: زيداً رأيتهُ وزيدا مررتُ به، لأنَّ أَمَّا وإذا يُقطَعُ بهما الكلامُ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء إلاّ أن يَدْخُلَ عليهما ما يَنْصِب، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخرٌ على أوّلَ كما يُحْمَل بثُمَّ والفاءِ، ألا ترى أنهّم قرءُوا:﴿وأما ثمودُ فَهَدَيْنَاهُم﴾(□) وقبله نصبٌ، وذلك لأنها تَصرِفُ الكلامَ إلى الابتداءِ، إلاّ أن يُوقَع بعدَها فعلٌ، نحو أمّا زيداً فضربتُ»(□). واعترضه ابن مالك بأن من موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد إذا المفاجأة نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ولا يجوز عنده في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع؛ لأن العرب ألزمت "إذا" هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم. وقد ألحقها سيبويه بأمّا قياسا، فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، كما يقال: أمّا زيدا فيضربه عمرو. ولا ينبغي أن تلحق إذا بأمّا؛ لأن أمّا وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا كقوله تعالى:﴿فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ وأمّا السائلَ فلا تنهرْ﴾. وقد يليها معمول مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف: ﴿وأمّا ثمودَ فهديناهم﴾. ولم يل إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل إنما يليها أبدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفت إليه ولو كان سيبويه(لح□).

([1]) شرح التسهيل2/86.
([2]) ينظر: شرح أبيات سيبويه 1/269.
([3]) ينظر: الأصول في النحو 1/183.
([4]) ينظر: اللمع 53.
([5]) ينظر: المفصل 347.
([6]) ينظر: البديع في علم العربية 1/451.
([7]) ينظر: أوضح المسالك 2/49.
([8]) سورة فصلت 17.
([9]) الكتاب 1/95.
([10]) شرح التسهيل2/139،140.

و هذا المعنى الذي فهمه ابن مالك من كلام سيبويه من أنه يجوز نصب الاسم الواقع بعد إذا الفجائية هو فهم السيرافي أيضا قال في شرح كلام سيبويه السابق: «يعني أن أما ليست من حروف العطف، و هي تقطع ما بعدها مما قبها، فإذا كان ما قبلها جملة مصدرة بفعل، لم يختر في الاسم الذي بعدها النصب بإضمار فعل، كما اختير ذلك في حروف العطف؛ لأنك تقول في حروف العطف: لقيت زيدا و عمرا مررت به، و هو الاختيار، و تقول في أما: لقيت زيدا و أما عمرو فقد مررت به، فيكون ما بعد أما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء، و من قال في الابتداء: أزيدا ضربته، و قال: زيدا مررت به، و ليس بالاختيار، قال في هذا: أما عمرا فقد مررت به، و إذا بمنزلة أما، و ذلك أن ما بعدها لا يكون معطوفا على ما قبلها بـ إذا، و هي للاستئناف.... و معنى قوله: إلا أن يدخل عليها ما ينصب: يعني: إلا أن تدخل على ما بعد أما و إذا، فتقول: لقيت زيدا و أما عمرا فضربته، أو ما يجر، فتقول: و أما عمرو فمررت ، و لقيت زيدا و إذا عبدالله يضربه بكر، فما بعدها بمنزلة المبتدأ، حتى يدخل عليهما ما ينصب أو يجر»([1]).

و رأى أبو حيان أن الظاهر حمل كلام سيبويه على ظاهره، ويكون كلاما صحيحًا، ويكون إذ ذاك في أما وفي إذا الفجائية الوجهان:

الأولى والأوجه: أنه يختار الرفع بعدهما وإن كان قد تقدم حرف العطف جملة فعلية، ولولا وجودهما لكان المختار في الاسم المشتغل عنه النصب رعيا لعطف جملة فعلية على جملة فعلية.

والوجه الثاني: جواز النصب، وهو غير الأوجه، بل يتنزل جواز النصب فيه تنزله في قولك: زيدًا ضربته، و استدل على ذلك بما رواه الأخفش عن العرب أن إذا الفجائية إذا كان الفعل مقرونًا بقد جاز أن يليها، فتقول: خرجت فإذا قد ضرب زيد عمرًا، وإن لم يكن مقرونًا بقد فلا يجوز أن يليها الفعل، ووجب أن يليها الاسم، و رأى أنه إنما أجري الفعل المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في ولايته إذا الفجائية لمعاملة العرب له معالة الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه؛ ألا ترى أنه يقال: جاء زيد وقد ضحك، كما يقال: جاء زيد وهو يضحك، ولو قلت:" جاء زيد ويضحك" ويؤول على إضمار قد. وبعضهم تأوله على إضمار مبتدأ. فعلى هذا الذي نقله الأخفش رأى أبو حيان حمل كلام سيبويه على ظاهره صحيحًا، وكان معنى قوله:«إلا أن يدخل عليهما ما ينصب» محمولاً على ما يجوز له أن ينصب، والذي يجوز له أن ينصب في إذا هو الفعل المقرون بقد على ما نقل الأخفش عن العرب، ولم يقل سيبويه:«إلا أن يدخل على إذا الفعل مجردًا من قد» فيلزمه ما فهم عنه ابن مالك. و عليه . كما يرى أبو حيان . تبين أن ابن مالك لم يطلع على نقل الأخفش عن العرب، فلذلك ادعى أن إذا الفجائية لا يليها فعل ظاهر ولا معمول فعل، وإنما يليها أبدًا مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب. وهذا كما ذكره أبو حيان ليس

([1]) شرح السيرافي 398/1.

بصحيح؛ إذ يليها الفعل مقرونًا بقد كما نقل الأخفش(□). و الذي يظهر أن هذه المسألة وهي إذا جاء الاسم بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، فيها ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه يجوز فيه الاشتغال. الثاني: أنه لا يجوز فيه إلا الابتداء. الثالث: التفصيل بين أن يكون الفعل قد دخل عليه قد فيجوز فيه الاشتغال، أو لا تدخل عليه قد فيمتنع(بر). و عليه فإن ما جوزه سيبويه يحتمل وجها جائزا عند العرب، على ما حكاه الأخفش فلا وجه لاعتراض ابن مالك.

11. مجيء المبتدأ بعد إذا الشرطية:

(إذا) لا يليها عند سيبويه إلا فعل ومعمول فعل، فإن كان اسما مرفوعا وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده كقوله تعالى: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ (1) وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾(تر)، فالشمس مرفوع بكُوِّرتْ مضمرا، والنجوم مرفوع بانكدرتْ مضمرا، وكذا ما أشبههما، لا يجيز سيبويه غير ذلك. قال في الكتاب: «جملة هذا الباب أنَّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر ؛ لأنَّه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ. وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلاَّ إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلاَّ إلى الأفعال»(ير).

واختار الأخفش(سم) ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ.

واختار ابن مالك(شم) رأي الأخفش؛ لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا. ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظُنّ به خيرا. ومنه قول الشاعر(لم):

إذا باهليٌّ تحتَه حَنْظَلِيّةٌ له ولدٌ منها فذاكَ المُذَرّعُ

فجعل بعد الاسم الذي ولى إذا ظرفا واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل.

و أما من حيث السماع فقد احتج بثلاثة أبيات:

1. بقول الشاعر(□):

فأمْهَلَه حتّى إذا أنْ كأنّه مُعاطِي يدٍ في لُجّة الماءِ غامِرُ

فأوْلى إذا أنْ الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل.

([1]) ينظر: التذييل و التكميل 303/6.

([2]) ينظر: ارتشاف الضرب 2164/4.

([3]) سورة التكوير 1. 2.

([4]) الكتاب 119/3.

([5]) ينظر: شرح التسهيل 213/2، و التذييل و التكميل 316/7.

([6]) ينظر: شرح التسهيل 213/2.

([7]) البيت للفرزدق في ديوانه 514، و في شرح التسهيل 213/2.

([8]) البيت في شرح التسهيل 213/2، و تمهيد القواعد 1938/4.

2. بما أنشده ابن جني لضيغم الأسديّ(□):

إذا هو لم يَخَفْنِي في ابن عمِّي وإنْ لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ

وقال: «في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء، لأن هو مضمر الأمر والشأن، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده»(بر).

3. وبقول الآخر(تر):

وأنتَ امرؤٌ جَلْط إذا هي أرسلت ... يمينُك شيئا أمسكَتْه شِمالُكا

لأن هي ضمير القصة.

12 . إذا الفجائية اسم أم حرف؟:

هي عند المبرد(بر)، والسيرافي(سم) ظرف مكان، وعند الزجاج(شم)، وأبي علي الشلوبين(لم) ظرف زمان حاضر، وهذا هو ظاهر قول سيبويه، فإنه قال حين قصدها: «وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت به فإذا زيد قائم»(□).

وروى عن الأخفش(□) أنها حرف دال على المفاجأة. وصححه ابن مالك(لح□) ، و دلل على صحته بثمانية أوجه:

أحدها: أنها كلمة تدلّ على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كلكن وحتى الابتدائية.

الثالث: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

الرابع: أنها لو كانت ظرفا لم يختلف من حكَم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

الخامس: أنها لو كانت ظرفا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو: ﴿وإنْ تُصِبْهم سَيِّئَةٌ بما قدَّمتْ أيديهم إذا هم يَقْنَطُونَ﴾(□□)؛ إذ لا تكون كذلك إلا حرفا.

([1]) البيت في الخصائص لابن جني 105/1، وشرح التسهيل 214/2.

([2]) الخصائص لابن جني 105/1.

([3]) البيت في شرح التسهيل 214/2، وتمهيد القواعد 1938/4.

([4]) ينظر: شرح التسهيل 215/3، و ارتشاف الضرب 1412/3.

([5]) ينظر: شرح التسهيل 215/3.

([6]) ينظر: شرح التسهيل 215/3، وارتشاف الضرب1412/3، و شرح الكافية للرضي244/1.

([7]) ينظر: شرح التسهيل 215/3، وارتشاف الضرب1412/3.

([8]) الكتاب 232/4.

([9]) ينظر: شرح التسهيل 215/3، وارتشاف الضرب1413/3، وتمهيد القواعد 1939/4.

([10]) شرح التسهيل215/3.

([11]) سورة الروم: 36.

السادس: أنها لو كانت ظرفا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو: إنْ تقم فحينئذ أقوم، فإنْ لم تقم فعند مقامك أقوم.

السابع: أنها لو كانت ظرفا لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندي زيد مقيما وهناك بشرٌ جالسا، والاستعمال في نحو مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك.

الثامن: أنها لو كانت ظرفا لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو: عندي أنك فاضل، وأمر إنّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك كقوله(□):

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا إذا إنَّه عبدُ القَفا واللَّهازمِ

و لاشك أن هذه الأوجه تقضي بتعيّن الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية كما قرره ابن مالك (بر)، و اختاره الرضي(تر).

13 ـ سكون عين مع:

(مع) قد تأتي ساكنة العين وهي لغة ربيعة وغنم. يبنونها على السكون قبل متحرك، ويكسرون قبل ساكن(ير). ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر. قال: «وسألت الخليل عن معكم ومع، لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً وذهبا معاً وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدَّام. قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر، وهو الراعي(سم):

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانت زِيارتُكُمْ لماما»(شم)

و تعقبه ابن مالك بقوله: «وقد خفى على سيبويه أن السكون لغة». ثم نقل نصه الذي ذكرته.(لم). وواضح رأي سيبويه؛ فقد قرن السكون بالاضطرار، و لو كان يدرك أنها لغة لذكر ذلك، فاعتراض ابن مالك في محله. و الصواب أن السكون فيها لغة ربيعة فقد نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت معْ أخيك، و جئت معْ أبيك، بالسكون(□). قال الشاطبي: «و هذا النقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أن السكون

([1]) البيت بلا نسبة في الكتاب 144/3، و المقتضب 351/2، و شرح التسهيل215/3.

([2]) ينظر: شرح التسهيل215/3.

([3]) ينظر: شرح الكافية للرضي 275/3.

([4]) ينظر: الجنى الداني 306.

([5]) البيت للراعي في الكتاب 287/3. و لجرير في ديوانه 410.

([6]) الكتاب 287/3.

([7]) شرح التسهيل241/2.

([8]) المقاصد الشافية 128/4.

اضطرار شعري؛ إذ لم يثبت عنده لغة، و إذا ثبت لغةً فلا مقال لأحد، لسيبويه و لا لغيره مع السماع، و من حفظ فمحفوظه حجة على من لم يحفظ»([1]).

14 ـ تقديم التمييز على عامله:

أجمع النحويون(بر) على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فإن كان إياه نحو: طاب زيد نفسا، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، قال في الكتاب: «ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفةّ المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنَّه فعلٌ لا يتَعدّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب، كأَنك قلت: ملأني فامتلأت. ومثله: دحرجته فتدحرج. وإنما أصلُه امتَلأت من الماء، وتفقَّأتُ من الشَّحم، فحُذف هذا استخفافاً، وكان الفعلُ أَجدرَ أن يَتعدّى إنْ كان هذا ينفُذ، وهو - فى أنّهم ضعَفُّوه - مثله» (تر).

والجواز مذهب الكسائي(ير)، والمازني(سم)، والمبرد(شم)، و هو اختيار ابن مالك(له)، و أبو حيان([2])، و احتج ابن مالك من وجهين:

الأول: القياس على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف.

و الثاني: السماع، فقد ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقول ربيعة بن مقروم الضبي([3]):

ووارِدةٍ كأنها عُصبُ القطا تُثير عجاجًا بالسَّنابك أصْهبا

رددتُ بمثلِ السِيدِ نَهْدٍ مقلّص كميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تَحلّبا

وكقول الآخر(لح[4]):

أتَهْجُر ليلى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفْسا بالفراق تَطيبُ

([1]) المقاصد الشافية 129/4.

(2) ينظر: شرح التسهيل389/2.

(3) الكتاب 205/1 .

(4) ينظر : شرح التسهيل 389/2 ، وشرح الكافية للرضي 108/2، وشفاء العليل 559/2 .

(5) ينظر : المقتضب 36/3 ، وشرح كتاب سيبويه 78/2، والإنصاف 828/2 ،والمفصل 101، واللباب 1 /300، وشرح التسهيل 302/2، وشرح الكافية لابن الحاجب529/2، وشرح الكافية للرضي 108/2، والوافية 134 ، والنجم الثاقب 456/1، وشفاء العليل 556/2 ، وشرح ابن عقيل 530/2 .

(6) ينظر : المقتضب 36/3 .

(7) ينظر: شرح التسهيل389/2.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب 1635/4.

(9) البيت في شرح التسهيل389/2، والتذييل و التكميل 265/9.

(10) البيت في شرح السيرافي على كتاب سيبويه 78/2،و شرح التسهيل389/2.

وكقول الآخر(□):

ضيّعت حزْمي في إبعادي الأملا ... وما ارعويتُ ورأسي شيْبا اشتعلا

ومثله(بر):

ولستُ إذا ذرْعا أضيقُ بضارِع ولا يائسٍ عند التعسُّر من يُسر

ومثله(تر):

أنفسًا تطيب بنَيْلِ المُنى وداعِي المَنون يُنادي جِهارا

وانتُصر لسيبويه أن مميز هذا النوع فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كبعض الفضلات فلو قدّم لازداد إلى وهنه وهنا فمنع ذلك لأنه إجحاف(ير). قال السيرافي: «و كأن الحجة لسيبويه في ذلك أن هذه الأشياء قد كانت فاعلة نقل عنها الفعل، فجعل الأول في اللفظ، و لو نصبناها و قدمناها لأوقعناها موقعا لا يقع فيه الفاعل؛ لأن الفاعل متى تقدم الفعل لم يرتفع به، و كذا إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل؛ إذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل»(سم).

واعترض ابن مالك على حجة سيبويه هذه بوجوه(شم):

أحدها: أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه.

الثاني: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

الثلاث: أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو: جاء راكبا رجل فإن أصله جاء راكب، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب، على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تنوسي الأصل في الحال، كذلك تنوسي في التمييز.

الرابع: أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور.

(1) البيت في شرح التسهيل389/2، و التذييل و التكميل 266/9.

(2) البيت في شرح التسهيل389/2، والتذييل و التكميل 265/9.

(3) البيت في شرح التسهيل389/2، والتذييل و التكميل 265/9.

(4) ينظر: شرح التسهيل390/2.

(5) شرح السيرافي على كتاب سيبويه 78/2.

(6) ينظر: شرح التسهيل390/2.

الخامس: أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور. وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو: امتلأ الكوز ماء، و﴿فجّرنا الأرض عيونا﴾(□). وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور.

السادس: أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو: أعطيت زيدا درهما، فإن زيدا في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور.

ثم قال بعد ذلك: «فثبت بما بيّنته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا جائز وإن كان سيبويه لم يجزه» (بر). و قال أبو حيان: «إن حجة من منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه - وقد بينا كثرة ذلك - وأقيسته مدخولة منقوضة كلها، معارضة للنصوص الواردة فى كلام العرب فلا التفات اليها، والاقيسة إنما ينبغى أن يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا يبنى عليها وحدها دون السماع حكم نحوى»(تر). فثبت بهذا كله صحة اعتراض ابن مالك على سيبويه في هذه المسألة.

15. الجمع بين التمييز و إظهار الفاعل في نعم وبئس:

منع سيبويه(ير) الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل لنعم، قال في الكتاب: «فالذي تقدَّم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتى يبيَّنه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر»(سم). فظاهر هذا الكلام أنَّ الظاهر الفاعل والتمييز لا يجتمعان(شم). ويرى ابن يعيش أن حجة سيبويه أن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس، وأحدُهما كافٍ عن الآخر. وأيضًا فإنّ ذلك ربما أوْهَمَ أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسمَ الجنس بأنّه فاعلٌ، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك، آذنتَ بأنّ الفعل فيه ضميرُ فاعل، لأنّ النكرة المنصوبة لا تأتي إلّا كذلك(له). وتأوَّل الفارسيُّ كلام سيبويه على أنَّ معناه: لا يكون الفاعل ظاهرًا حيث يلزم التمييز، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمر لا غير؛ ألا ترى أنك تقول: نِعمَ الرجلُ رجلاً زيدُ، فلا يكون التمييز لازمًا(□). أراه حملا بعيدا ينفيه ظاهر سياقه؛ و لذا حمله على ظاهره السيرافي و اختاره(□).

(1) القمر: 12.
(2) شرح التسهيل2/390،389.
(3) التذييل و التكميل 9/266.
(4) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 3/709.
(5) الكتاب 2/176.
(6) ينظر: التذييل و التكميل 10/115.
(7) ينظر: شرح المفصل 4/396.
(8) ينظر: التذييل و التكميل 10/115.
(9) ينظر: ارتشاف الضرب 4/2051.

وأجاز المبرد(□) الجمع بين الفاعل الظاهر و التمييز، واختاره ابن مالك، و بيَّن أن حامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقا لرفع الإبهام، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز، و اعترضه بأن هذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك: له من الدراهم عشرون درهما، ومثل هذا جائز بلا خلاف. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(بر)، وقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلً﴾(تر)، وقوله تعالى:﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾(ير)، وقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾(سم). فكما حُكِمَ بالجواز في مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في نحو: نعم الرجل رجلا، ولا يمنع، لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل.

ثم استدل على جواز هذا الأسلوب بالسماع بقوله: «هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته العرب»(شم). ثم استدل بأربعة أبيات، منها قول الشاعر(لم):

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق

ومثله قول الآخر على الأظهر الأبعد من التكلف(□).

تزوّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعم الزادُ زاد أبيكَ زادا

ومن ورود التمييز للتوكيد لا لرفع الإبهام قول أبي طالب(□):

ولقد علمتُ بأنّ دينَ محمّد من خيْر أديانِ البَرِيَّةِ دينا

ومثله قول الآخر(لح□):

فأمّا التي خيرُها يُرْتَجى فأجودُ جودًا من اللّافِظَهْ

و الذي يبدو صحة اعتراض ابن مالك على سيبويه؛ و ذلك لوجاهة ما ذكره من حجج قياسية، و سماعية

16 ـ إعراب المخصوص بالمدح أو الذم:

([1]) ينظر: المقتضب 150/2.

([2]) التوبة: 36.

([3]) الأعراف: 155.

([4]) الأعراف: 142.

([5]) البقرة: 74.

([6]) شرح التسهيل14/3.

([7]) البيت في شرح الكافية الشافية 1107/2، وشرح التسهيل14/3.

([8]) شرح التسهيل14/3.

([9])البيت في شرح الكافية الشافية 1107/2، وشرح التسهيل14/3.

([10]) البيت في شرح التسهيل14/3، و التذييل و التكميل 116/10.

المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر عن نعم و بئس فهو مبتدأ، و الجملة قبله خبر عنه(□)، ولا يضرّ خلوّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن الفاعل هو المبتدأ في المعنى، فلم يحتج إلى رابط، إذ هو مرتبط بنفسه، كما لم يحتج إلى رابط إذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو: كلامي الله ربّنا.

و قيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو زيد، و نسبه ابن مالك إلى سيبويه(بر)، و يمكن أن يفهم من قوله: «وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نِعم في الرجل ولم يعمل في عبدُ الله. وإذا قال: عبد الله نعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه؛ كأنه قال نِعمَ الرجلُ فقيل له مَن هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل»(تر).

و اختار ابن مالك(ير) الأول، بل جعله متعينا؛ لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل، و رد الثاني و اعترضه من وجوه:

. لأنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان إذا قيل: نعم الرجل كان زيد، لأن خبر المبتدأ بعد دخول كان يلزمه النصب، ولم نجد العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع. فعلم أنه قبل دخول كان لم يكن خبرا وإنما كان مبتدأ.

. ومن لوازم كونه خبرا قبل دخول كان أن يقال في: نعم الرجال الزيدون: نعم الرجال كانوا الزيدون، وفي نعم النساء الهندات. نعم النساء كنّ الهندات.

. ومن لوازم ذلك أيضا أن يقال إذا دخلت ظننت على نعم: نعم الرجل ظننته زيدا، وأن يقال إذا دخلت وجد على نعم الرجلان أنتما: نعم الرجلان وجدا إياكما، لكن العرب لم تقل إلا نعم الرجال كان الزيدون، ونعم النساء كانت الهندات، ونعم الرجلُ ظن زيد ونعم الرجلان وجدتما كما قال زهير(سم):

يَمينًا لنعم السيّدانِ وُجِدْتما على كل حالٍ من سَحيلٍ ومُبْرَمِ

فعُلم بهذا أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبرا عنه بجملة المدح أو الذم.

ومن لوازم كون المخصوص خبرا جواز دخول إنّ؛ لأن الخبر عنه عند من يرى صحة ذلك جملة خبرية أجيب بها سؤال مقدر، وتوكيد ما هو كذلك بإنَّ جائز. والجواز هنا منتف مع أنه من لوازم الخبرية. فالخبرية إذن منتفية، لأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم(شم).

([1]) ينظر: شرح التسهيل3/16، و ارتشاف الضرب 2054/4.

([2]) ينظر: شرح التسهيل3/16، و ارتشاف الضرب 2054/4.

([3]) الكتاب 2/175، 176.

([4]) ينظر: شرح التسهيل3/16.

([5]) البيت في ديوانه 79.

([6]) شرح التسهيل3/16، 17.

و اعتراض ابن مالك في محله؛ إذ الكلام عند جعل المخصوص خبرا لمحذوف جملتان، ليس إحداهما في موضع إعراب، و هو خلاف الظاهر، و ادعاء خلاف الظاهر من غير حاجة ممنوع، فكان تقدير مبتدأ غير جائز؛ لعدم الاحتياج إلى ذلك(□).

17. مجيء (مِن) لابتداء الغاية في الزمان:

مجيء من لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه(بر) كقوله تعالى: ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾(تر).

ومجيؤها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه(ير). فذهب الكوفيون إلى أنَّ (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان(سم).

وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه، وتصريح بمنعه(شم). فأما التصريح بجوازه فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: « ومن ذلك قول العرب:

من لدُ شَوْلاً فإلى إتْلائها

نَصَبَ لأنَّه أراد زمانا. والشَّوْلُ لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها الجر كقولك: مِنْ لَدُن صلاةِ العصر إلى وقتِ كذا، وكقولك: من لد حائط إلى مكانِ كذا، فلمَّا أراد الزمانَ حَمَلَ الشول على شيء يَحسُن أن يكون زماناً إذا عَمِلَ فى الشَّوْل، ولم يَحسنْ إلاَّ ذا كما لم يَحسن ابتداءُ الأسماءِ بعد إنْ حَتّى أضمرتَ ما يَحسن أن يكون بعدها عاملا فى الأسماء. فكذلك هذا، كأَنك قلت: من لَدُ أَنْ كانتْ شَوْلاً فإلى إتلائها»(له).

هذا نصه في هذا الباب. وفيه تصريح بمجيء مِنْ لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان.

وقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأما مِن فتكون لابتداء الغاية في الأماكن»(□) ثم قال: «وأما مُذْ فتكون لابتداء الغاية في الأيام والأحيان، كما كانت مِن فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها»(□).

([1]) ينظر: المقاصد الشافية 537/4.

([2]) ينظر: الإنصاف 307/1، وشرح التسهيل130/3.

([3]) الإسراء : 1.

([4]) ينظر: شرح التسهيل130/3، و المقاصد الشافية588/3.

([5]) ينظر: الإنصاف 307/1.

([6]) ينظر: شرح التسهيل130/3.

([7]) الكتاب 265/1.

([8]) الكتاب 224/4.

([9]) الكتاب 226/4.

فظاهر هذا الكلام منع استعمال (مِن) في الزمان، ومنع استعمال (مذ) في المكان. فأما منع استعمال مذ في المكان في الكلام فمجمع عليه، وأما استعمال من في الزمان فمنعه غير صحيح، و اعترضه ابن مالك(□) ؛ لثبوت ذلك في القرآن، والأحاديث الصحيحة، والأشعار الفصيحة.

فاستدل من القرآن بقوله تعالى: ﴿لمسجدٌ أُسِّسَ على التّقوى من أوّل يومٍ أحقُ أن تقومَ فيه﴾(بر). وقال الأخفش في المعاني: «قال بعض العرب من الآن إلى غد»(تر).

وأما الأحاديث فاستدل بخمسة منها:

1. بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مثلُكم ومثلُ اليهودِ والنصارى كرجل استعمال عمّالا فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط ثم قال مَن يعمل لي مِن نصف النهار على قيراط قيراط فعملت النصارى مِن نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال ومَن يعملُ لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرّتين) (ير). فقد استعملت "مِن" في هذا الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات.

2. وبقول مَن روى حديث الاستسقاء (فمطرنا من جمعة إلى جمعة) (سم).

3. وبقول عائشة رضي الله عنها (فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يجلس عندي من يوم قيل فيّ ما قيل) (شم).

4. وبقول أنس رضي الله عنه: (فلمْ أزلْ أحِبُّ الدُّبّاء من يومئذ) (لم).

وهذه الأحاديث كلها في صحيح البخاري.

5. وفي جامع المسانيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها: (هذا أوّلُ طعامٍ أكله أبوكِ من ثلاثة أيام) (□).

وأما الأشعار فاستدل بسبعة أبيات:

1. فمنها قول النابغة الذبياني(□):

([1]) شرح التسهيل3/131.
([2]) سورة التوبة: 108.
([3]) شرح التسهيل3/131.
([4]) رواه البخاري 3/117.
([5]) رواه البخاري 2/36.
([6]) رواه البخاري 5/152.
([7]) رواه البخاري 7/101.
([8]) مجمع الزوائد 4/411، و المسند الجامع 3/15.
([9]) البيت في ديوانه 6، وشرح التسهيل3/132.

ولا عيب فيهم غير أنّ سيُوفَهم بهنَّ فُلول من قِراع الكتائب

تُخيّرنَ من أزمانِ يومٍ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ

2. ومنها قول جبل بن جوال(□):

وكل حُسام أخلصتْه قُيونُه تُخيّرنَ من أزمان عاد وجُرْهُمِ

3. ومنها قول الراجز(بر):

تَنْتَهِضُ الرِّعدةُ في ظُهَيرى من لدُنِ الظُّهر إلى العُصير

4. وقول الآخر(تر):

إنّي زعيمٌ يا نو يقَةُ إنْ أمِنْتِ من الرَّزاح

ونجوْتِ من عَرَض المنُو نِ من الغُدوّ إلى الرواحِ

5. ومنها قول بعض الطائيين(ير):

من الآن قد أزمعتُ حِلْمًا فلن أُرى أغازل خَوْدا أو أذوقُ مداما

6. ومنه(سم):

أَلِفتُ الهوى من حين أُلْفيتُ يافِعا إلى الآن مَمْنوًّا بواشٍ وعاذِلِ

7. ومثله(شم):

ما زلت من يوم بِنتُم والهًا دَنِفا ذا لوعةٍ، عيشُ مَن يُبْلى بها عَجَبُ

و اختيار ابن مالك هو الصحيح، قال أبو حيان: «وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء»(له).

18 . هل تكون (مِنْ) الزائدة للتبعيض؟:

رأى ابن مالك أن سيبويه أشار إلى أن (من) الزائدة قصد بها التبعيض؛ لأنه قال بعد تمثيله بـ(ما أتاني من رجل): «أدخلت (مِنْ) لأنه موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال»(□).

هكذا قال. يريد أن (من) دلت على شمول الجنس، فلكل بعض منه قسط من المنسوب إلى جميعها، فالتبعيض على هذا التقدير مقصود.

([1]) البيت في شرح التسهيل3/132، و التذييل و التكميل11/119، و تمهيد القواعد 6/2878.

([2]) البيت في شرح التسهيل3/132، و التذييل و التكميل11/120، وتمهيد القواعد 6/2878.

([3]) البيت في شرح التسهيل3/133، و التذييل و التكميل11/120، وتمهيد القواعد 6/2878.

([4]) البيت في شرح التسهيل3/133، و التذييل و التكميل11/120، وتمهيد القواعد 6/2878.

([5]) البيت في شرح التسهيل3/133، و التذييل و التكميل11/120 و تمهيد القواعد 6/2878.

([6]) البيت في شرح التسهيل3/133، و التذييل و التكميل11/120 وتمهيد القواعد 6/2878.

([7]) التذييل و التكميل11/120.

([8]) الكتاب 4/225.

و اعترضه ابن مالك(□) بقوله: «وهذا غير مرضيّ» وعلل ذلك بوجهين:

1. لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض. وإنما المقصود بزيادة من في نحو: ما أتاني من رجل: جعل المجرور بها في العموم.

2. وإنما تكون للتبعيض إذا لم يقصد عموم، وحسن في موضعها (بعض) نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾(بر)، و ﴿مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُون﴾(تر)، و ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾(ير). وقد صرّح سيبويه بذا المعنى فقال: «وتكون للتبعيض نحو: هذا منهم، كأنك قلت بعضهم»(سم).

و اعترض أبو حيان(شم) على ابن مالك ما فهمه عن سيبويه؛ لأن سيبويه لم يرد بقوله: «لأن هذا موضع تبعيض» أنه حين زيدت كان الكلام بزيادتها استفيد منه التبعيض، وإنما يريد أنها زيدت ناصة على العموم؛ لأن الكلام قبل الزيادة كان يفهم منه التبعيض، ولم يكن نصاً على العموم كما هو بزيادتها. و يبدو أن هذا الفهم أليق بعبارة سيبويه؛ فمن الزائدة إذا دخلت على النفي كانت نصا في العموم، و قبل دخولها يبقى الكلام محتملا.

19. (مِنْ) المصاحبة أفعل التفضيل هل يقصد بها ابتداء الغاية أو التبعيض؟

تعقب ابن مالك(لك) سيبويه كون (مِنْ) المصاحبة لـ (أفعل) التفضيل لابتداء الغاية، أو للتبعيض. واختار أنها للمجاوزة، نحو: زيد أفضل من عمرو. قال سيبويه: «وكذلك: هو أفضل من زيدٍ، إنما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعم. وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيدٍ»(□).

و اعترضه ابن مالك(□) بأن القائل: زيد أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيد عمرا في الفضل. وهذا أولى من أن يقال لابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، والانحطاط في شرّ منه كما زعم سيبويه؛ إذ لو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها إلى. و رأى ابن مالك(لح□) أن ما يبطل كون (مِن) هذه للتبعيض أمران:

([1]) ينظر: شرح التسهيل3/135.
([2]) سورة البقرة: 8.
([3]) سورة آل عمران: 110.
([4]) سورة فاطر: 32.
([5]) الكتاب 4/225.
([6]) ينظر: التذييل و التكميل 11/138.
([7]) ينظر: شرح التسهيل3/ 134. 135.
([8]) الكتاب 4/225.
([9]) ينظر: شرح التسهيل3/ 134. 135.
([10]) ينظر: شرح التسهيل3/136.

أحدهما: عدم صلاحية بعض في موضعها.

والثاني: صلاحية كون المجرور بها عاما كقوله: (الله أعظم من كل عظيم، وأرحم من كل رحيم). وإذا بطل كونُ المصاحِبةِ أفعل التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعيّن كونها لمعنى المجاوزة. ويبدو أن اعتراض ابن مالك في محله؛ لبعد المعنى على تقدير سيبويه، و لقربه على تقدير ابن مالك.

20 . مجيء (مِنْ) الزائدة في الإيجاب، و جرها المعرفة:

رد ابن مالك(□) ما اشترطه سيبويه(بر) في (مِنْ) الزائدة وهو ألا يكون المجرور بها إلا نكرة، بعد نفي أو نهي أو استفهام نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالقٍ غيرُ الله﴾(تر).

و أخذ برأي الأخفش(ير) الذي قال بجواز وقوعها في الإيجاب، وجرها المعرفة.

واستدل(سم) على ذلك بالسماع نظما، و نثرا.

فمن النثر استدل(شم) بقوله تعالى: ﴿ولَقَدْ جَاءَكَ مِن نَبَإِ المرسلين﴾(لم)، وقوله تعالى: ﴿يُحلَّوْنَ فيها من أساورَ من ذهب﴾(□)، وقوله تعالى: ﴿ويكفّرُ عنكم من سيّئاتكم﴾(□)، وقوله تعالى: ﴿وآمِنوا به يغفرْ لكم من ذنوبكم﴾(لح□)

وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي من تحتها الأنهارُ﴾(□□).

و اعترض أبو حيان(بر□) على الاستشهاد بهذه الآيات بحجج واهية.

و احتج ابن مالك أيضا بقول عائشة رضي الله عنها: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالسا فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا). أخرجه البخاري(تر□)، وضبطه بضبطه مَن يعتمد عليه بنصب "نحوا" على زيادة (من)، وجعل قراءته فاعلا، ناصبا (نحوا). والأصل: فإذا بقي قراءته نحوا من كذا.

([1]) ينظر: شرح التسهيل138/3.

([2]) ينظر: الكتاب 225/4.

([3]) سورة فاطر: 3.

([4]) ينظر: معاني القرآن له 317/1، وتمهيد القواعد 2903/6.

([5]) ينظر: شرح التسهيل138/3.

([6]) ينظر: شرح التسهيل138/3.

([7]) سورة الأنعام: 34.

([8]) سورة الكهف: 31.

([9]) سورة البقرة:271.

([10]) سورة الأحقاف: 31.

([11]) سورة محمد: 12.

([12]) ينظر: التذييل و التكميل 145/11.

([13]) رواه البخاري في باب تقصير الصلاة.

ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب استدل بأربعة أبيات هي(□):

قول عمر بن أبي ربيعة(بر):

ويَنْمي لها حبُّها عندنا فما قال من كاشحٍ لم يَضرْ

أراد فما قال كاشح لم يضر.

ومنه قول الآخر(تر):

لما بلغتُ إمام العدْل قلتُ لهم قد كان من طُول إدْلاجي وتهْجيري

أراد: قد كان طول إدلاجي وتهجيري.

ومنه قول الآخر(ير):

وكنت أرى كالموت من بين ساعة فكيف ببَيْنٍ كان موعده الحشر

أراد وكنت أرى بين ساعة كالموت.

ومثله قول الآخر(سم):

يظلُ به الحرباءُ يَمْثلُ قائما ويكثرُ فيه من حنينِ الأباعر

أراد ويكثر فيه حنين الأباعر.

و اعترض أبو حيان(شم) على استشهاده بجميع ما سبق، وخرجها على أن تكون (من) في ذلك كله مبعضة، ويكون الفاعل مضمراً يفسره الفعل. و استشهاد ابن مالك صحيح؛ لأن عدم الإضمار أولى من الإضمار.

المبحث الثاني

منهج ابن مالك في اعتراضاته

منهجه في السماع:

اعتمد ابن مالك على السماع في اعتراضاته على سيبويه، سواء كان من القرآن الكريم، أو من أحاديث الرسولﷺ، أو من كلام العرب شعرا ونثرا.

أما القرآن الكريم فقد أجمع العلماء على الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم شاذاً (له)، وقد احتفى ابن مالك به في شرح التسهيل، و اعتمد عليه كذلك في اعتراضاته على سيبويه، فقد بلغ عدد

([1]) ينظر: شرح التسهيل3/138.

([2]) البيت في ديوانه 299، و شرح التسهيل3/138.

([3]) البيت لجرير في ديوانه 195، و شرح التسهيل3/139.

([4]) البيت في شرح التسهيل3/139، و التذييل و التكميل 11/143.

([5]) اليت في شرح التسهيل3/139، و التذييل و التكميل 11/143.

([6]) التذييل و التكميل 11/145.

([7]) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص 24.

الآيات الواردة في هذه الاعتراضات التي جمعتها عشر آيات احتج بها على سيبويه. فاستدل على عدم صحة علة سيبويه في أن الإبهام إذا أظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز بأربع آيات(□)، و استشهد على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان بآية واحدة(بر). و استدل على مجيء (مِنْ) الزائدة في الإيجاب وجرها المعرفة بخمس آيات(تر). ويظهر بصفة عامة من استدلال ابن مالك بالقرآن الكريم مدى اهتمامه به، و العناية بالاحتجاج به من غير اعتساف معانيه و حمله على الوجوه البعيدة، و التمادي في التأويل حتى يتوافق مع قواعد البصريين و على رأسهم سيبويه.

وأما الحديث النبوي فالمقصود به: أقوال النبي ﷺ، وأقوال الصحابة ﷺ التي تروي أفعاله، و أحواله أو ما وقع في زمنه(ير).

و قد مضى قدامى النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ؛ نظراً إلى أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فكل واحد منهم تصرف فيما يرويه بألفاظ من عنده، وأن اللحن قد وقع فيما رُوي من الحديث؛ لأن كثيراً من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع(سم).

وظل هذا الأمر على ذلك قروناً حتى جاء ابن مالك، فوضع الحديث النبوي في الموضع المناسب بين أدلة الاستشهاد، فأكثر من الاستدلال به و التعويل عليه(شم). و لم يلتفت إلى رأي الأقدمين من النحاة؛ إذ كانت حججهم التي استندوا عليها في عدم الاستدلال بالحديث النبوي ضعيفة، فقولهم: إن الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى جوابه أن الأصل هو الرواية باللفظ، و معنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع، و على فرض وقوعه فالمغيِّرُ لفظاً بلفظ في معناه عربيٌّ مطبوع يحتج بكلامه في اللغة، و ضبط أئمة الحديث لا يقارن بضبط أئمة اللغة، فشتان شتان ما بينهما، فرواية الشعر لم تأخذ عشر معشار ما أخذه الحديث من العناية، فقد كثر في رواية الشعر الوضع، و تعددت مروياتها، ومع ذلك احتج النحاة بهذا الشعر على ما فيه، فلو أن قائلاً عكس فاحتج بالحديث و ترك الشعر لكان محقاً. و قولهم: بوقوع اللحن في الحديث ينقضه تلك القواعد الدقيقة المعروفة عند المحدثين؛ إذ إنهم يشترطون الضبط في السند و المتن، و السلامة من الشذوذ و العلة، فمن خالف الثقات تركوه، و من لحن في حديثه تحاموه . أفيصح بعد ذلك أن يمنع الاستدلال بما صح وثبت ؟«و أغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين من النحاة لو تأخر به

([1]) تنظر: المسألة رقم 15.

([2]) تنظر: المسألة رقم 17.

([3]) تنظر: المسألة رقم 20.

(4) ينظر: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني ص 46.

(5) ينظر: الاقتراح ص 30 .

(6) ينظر: الاقتراح ص 29، و في أصول النحو ص 50.

الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية و دراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن، و لما التفتوا قط إلى الأشعار و الأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة» (□).

ومهما يكن من أمر فقد بلغ عدد الأحاديث في هذه الاعتراضات ثمانية أحاديث، فاستدل على جواز انفصال الضمير الثاني المنصوب في باب أعطى بحديث واحد(بر). و احتج بحديث واحد على صحة القياس في تجويز تقديم غير الأخص من الضمائر المتصلة(تر). و استشهد على جواز مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان بخمسة أحاديث(ير). واحتج على مجيء (مِنْ) الزائدة في الإيجاب و جرها المعرفة بحديث واحد(سم). و لو أن النحاة توسعوا في الاحتجاج بالحديث النبوي كما فعل ابن مالك، و جعلوه المصدر الأساس بعد القرآن الكريم، و تركوا الضعيف و المنحول من الشعر لكان الدرس النحوي أكثر خصوبة وحيوية، و لوفروا على أنفسهم عناءً كبيراً، و لأغنوا اللغة العربية أكثر مما أغنوها بالشعر .

وأما الشعر فقد بلغ عدد الأبيات الشعرية في هذه الاعتراضات تسعة و عشرين بيتا. فقد استشهد بجواز حذف نون يكن كثيرا قبل الساكن بثلاثة أبيات(شم). و استدل على القول بتقدير خبر إن أولى من القول بالتقديم و التأخير بثلاثة أبيات(لم). و احتج على جواز تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف بخمسة أبيات(□). واستدل على جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز بأربعة أبيات(□). و استشهد بمجيء (مِنْ) الزائدة في الإيجاب وجرها المعرفة بأربعة أبيات(لح□). واستدل ببيت واحد على طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ) (□□). واحتج على جواز مجيء المبتدأ بعد (إذا) الفجائية بثلاثة أبيات(بر□). واستدل ببيت واحد على إثبات لغة الإسكان في (مع) (تر□). وبلغ من دقته أنه يتعقب سيبويه حتى في رواية الشعر، فقد روى سيبويه بيت اللعين:

(1) في أصول النحو ص 54.
(2) تنظر: المسألة رقم 1.
(3) تنظر: المسألة رقم 2.
(4) تنظر: المسألة رقم 17.
(5) تنظر: المسألة رقم 20.
(6) تنظر: المسألة رقم 4.
(7) تنظر: المسألة رقم 5.
(8) تنظر: المسألة رقم 14.
(9) تنظر: المسألة رقم 15.
(10) تنظر: المسألة رقم 20.
(11) تنظر: المسألة رقم 11.
(12) تنظر: المسألة رقم 11.
(13) تنظر: المسألة رقم 13.

أبالأراجيز يابنَ اللُّؤْم تُوعدني وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخور

واعترضه ابن مالك بقوله: «والمشهور من رواية غيره:

وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل»(□)

واستدل من النثر بقول واحد هو قول بعض العرب: «من الآن إلى الغد» على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان(بر). و خرج ما رآه سيبويه غلطا على وجه صحيح ليس فيه غلط، وهو قول ناس من العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فخرج ابن مالك الأول على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن. و خرج الثاني على أن أصله: إنك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن. وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح(تر).

ومنع نصب الاسم الواقع بعد إذا الفجائية؛ معللا ذلك أن العرب ألزمت "إذا" هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم... ولم يل إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل إنما يليها أبدا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفت إليه ولو كان سيبويه(ير).

فابن مالك يلتقي مع سيبويه في الاحتجاج بالسماع، و الاعتماد عليه، ولكن سبب اختلافهما في نظرهما إلى النصوص و الاعتماد عليه يعود للأسباب الآتية:

1. سعة لسان العرب، وصعوبة الإحاطة بها، فمحال أن يطلع عالم على كل ما نطقت به العرب، و لذا كان مجال الاستدراك هنا واسعا للمتأخر، فالأول إنما قعَّد القواعد بحسب ما بلغه من كلام العرب، فإذا بلغ غيره من النحويين مالم يبلغه من النصوص أدى ذلك اختلاف وجهة النظر النحوية. قال الإمام الشافعي:«لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا، ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي»(سم). و إذا كان كذلك فطبيعي أن تختلف نظرة النحويين في المسائل النحوية؛ نظرا للروايات الكثيرة. قال أبو حيان: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم. فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون. وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية»(شم).

([1]) تنظر: المسألة رقم 9.

([2]) تنظر: المسألة رقم 17.

([3]) تنظر المسألة رقم 6.

([4]) تنظر: المسألة رقم 10.

(5) الرسالة 34.

(6) البحر المحيط 500/3.

2. طريقة النظر في النصوص، و الاستنباط منها تختلف من عالم لآخر؛ نظرا لاختلاف الأفهام، فما فهمه سيبويه على أنه يؤول النص هنا فهمه ابن مالك على ظاهره من غير تأويل، و ما فهمه سيبويه على أن يخرج على ضرب معين من التأويل فهمه ابن مالك على ضرب آخر من التأويل، و ما فهمه سيبويه على أنه يخرج مخرج الضرورة فهمه ابن مالك على أنه تركيب سليم ليس فيه أي ضرورة.

3. فرط سيبويه . ومعه النحاة الأقدمون . في الاحتجاج بالحديث النبوي، و أهدروا بذلك جزءا غير يسير من أبلغ الكلام العربي، و أعلاه(□).

فابن مالك يقيم وزنا للمسموع، و يعتمد عليه في اعتراضاته على سيبويه، و من أبرز معايير السماع التي اتكأ عليها هنا:

1. عدم دفع الروايات بالرأي(بر).
2. ما استعملته العرب يجب المصير إليه، و عدم اللجوء إلى التأويلات البعيدة.
3. من حفظ حجة على من لم يحفظ.
4. الاحتجاج بما ورد عن العرب و لو كان قليلا.
5. يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب.
6. لا قياس مع السماع.
7. الضرورة هي مالم يكن للشاعر مندوحة عنه، أما إن أمكنه أن يحل غيره مكانه، و لم يفعل ذلك ففي ذلك إشعار بالاختيار، و عدم الاضطرار(تر).

منهجه في القياس:

و هو تقدير الفرع بحكم الأصل(ير). أو: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. و هو من أصول النحو المعتبرة، بل هو معظم أدلة النحو، و المعول عليه في غالب مسائله(سم) .

و قد لازم القياس نشأة النحو العربي، و هو أمر طبيعي؛ لأن القياس هو الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية و اطراد ها . و ابن مالك شديد العناية بالقياس، و الناظر في كتبه يجد ذلك ماثلا أمامه، و لا يصح أنه كان ظاهريا يرفض القياس، ولا يعتد به، فكتبه تشهد ببطلان ذلك. بل العكس هو الصحيح، فابن مالك مشى على طريقة الكوفيين في توسيع القياس، فهو يقيس على القليل، و لا يحكم بالشذوذ على النصوص، بل يفرع عليها، و يبني عليها الأحكام النحوية، و هذا ما جعله يخالف البصريين في كثير من

(1) في أصول النحو ص 75.
(2) تنظر: المسألة رقم 14.
(3) تنظر: المسألة رقم 13.
(4) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ص 93 .
(5) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب للأنباري 45 ، و الاقتراح 59 .

مسائل النحو، وهو السبب نفسه في اعتراضاته على سيبويه الذي كان يعتد بكثرة الاستعمال في كلام العرب، و عدم القياس على القليل ويعتبره شاذا قال: «ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على: أمسِ أمسك، ولا على أيقول، ولا سائر أمثلة القول، ولا على الآن أنَك. وأشبه هذا كثير»(□).

ومن أمثلة انتصار ابن مالك للقياس على السماع القليل القائم على الحديث النبوي اعتراضه على سيبويه منعه تقديم غير الأخص من الضمائر عند اتصالها بقوله: «ولكن يعضد قولَ من أجاز القياس في ذلك ما روى ابن الأنباري في غريبه من قول عثمان رضي الله عنه: (أراهُمني الباطل شيطانا)، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل».

ومما يتصل بمباحث القياس التعليل؛ لأن العلة تدور مع الحكم إثباتا و عدما، و هي ركن من أركان القياس. و ابن مالك يبين العلة في اعتراضاته على سيبويه، فعند اعتراضه على تجويزه تقديم خبر ليس عليها علل اعتراضه بعلتين هما:

1. لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب.

2. (ليس) شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو (ما) بخلاف عسى، فإنها تشبه حرفا يشبه الأفعال وهو (لعل)، والوهن الحاصل بشبه الحرف لا يشبه الأفعال أشدمن الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال(بر).

وعلل اعتراضه على منع حذف نون (يكن) إن وليه ساكن بقوله: «وذلك لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى»(تر).

وعلل عمل لا في خبرها مع تركبها مع اسمها بأن كل ما استحقت (لا) به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، كما لم يضر (أنّ) صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم، لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر. وأيضا فإن عمل (لا)في الخبر أولى من عملها في الاسم، لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل. وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ(لا) غير المركبة، لأن مانع التركيب هو كون اسم (إنّ) صالح للابتداء به مجردا عن (إنّ)،

(1) الكتاب 402/2.

(2) تنظر: المسألة رقم 3.

(3) تنظر: المسألة رقم 4.

وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإنَّ تجرده من لا مبطل للابتداء به، لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بـ(لا)كانت بمنزلة نكرة ابتدئ بها لاعتمادها على نفي(□).

وابن مالك مضى على طريقة النحويين في تعديد العلل في بيان وجهة نظره، ففي معرض إثبات صحة قوله في حرفية إذا الفجائية نجده يذكر ثمانية أوجه لتأييد رأيه(بر). واعترض على منع سيبويه تقديم التمييز على فعله المتصرف بست علل(تر).

ويمكننا تلخيص معايير ابن مالك في القياس من خلال اعتراضاته على سيبويه فيما يأتي:

1. تجنب كثرة مخالفة الأصل(ير).
2. إلحاق الأشياء بنظائرها(سم).
3. الأخذ بالأولى، و هو ما يسمى بقياس الأولى(شم).
4. الأخذ بالأسهل(له).
5. ما كان مقطوعا بثبوته عن العرب أولى. أو بتعبير الفقهاء: الأمر الثابت لايترك بالأمر المظنون(□).
6. الأصل بقاء ما كان على ما كان(□).
7. عدم استعمال مالم تستعمل العرب(لح□).
8. حكم النائب حكم المنوب عنه(□□).
9. القصور عن بعض الصور مبطل للحكم(بر□).
10. ترك ما كان عليه في الأصل إذا تغير التركيب(تر□).

(1) تنظر: المسألة رقم 8.
(2) تنظر: المسألة رقم 12.
(3) تنظر: المسألة رقم 14.
(4) تنظر: المسألة رقم 3.
(5) تنظر: المسألة رقم 14.
(6) تنظر: المسألة رقم 4، 8، 19.
(7) تنظر: المسألة رقم 5.
(8) تنظر: المسألة رقم 5.
(9) تنظر: المسألة رقم 8.
(10) تنظر: المسألة رقم 10.
(11) تنظر: المسألة رقم 14.
(12) تنظر: المسألة رقم 14.
(13) تنظر: المسألة رقم 14.

11. ما كان لازمه فاسدا فهو غير صحيح(□).
12. تقديم ما كان صحيحا في المعنى، و سلامته من مخالفة الأصل(بر).
13. انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم(تر).
14. عدم صلاحية التقدير مبطل للحكم(ير).
15. صلاحية التقدير موجب للحكم(سم).
16. ما لا ضرورة فيه يقاس عليه.
17. ما لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله(شم).
18. لا اعتبار لعمدة جعلت فضلة(لم).
19. تخلف العلة عن بعض صور الحكم ناقض له(□).

الخاتمة:

درس هذا البحث اعتراضات ابن مالك لسيبويه في كتابه شرح التسهيل، في مسعى منه إلى الإجابة عن تساؤل مركزي وهو ما مدى وجاهة اعتراضات ابن مالك على سيبويه، وما منهاجه فيها؟ فكان لزاما جمع هذه الاعتراضات، ومناقشتها، ليصل البحث في نهايته إلى النتائج الآتية:

1. إجمالي المسائل المعترضة التي جمعتها عشرون مسألة، كلها كانت لابن مالك، فلم يكن ناقلا عن نحوي آخر، وهي تدل على استقلال التفكير النحوي عند ابن مالك، وعارضته الواسعة في النقد و التعقب.
2. كان ابن مالك يورد نص سيبويه، ثم يعترض عليه، و أحيانا إنما يذكر رأيه مجردا، ثم يتعقبه.
3. احترام ابن مالك لسيبويه، وتقديره له، فلم يكن يستخدم أسلوبا ينم عن مؤاخذة سيبويه، أو جرحه، وهذا يدل على سمو أخلاق ابن مالك.
4. كان منهج ابن مالك في اعتراضاته سليما موفقا؛ إذ اتكأ على السماع و القياس، فلم يكن يرد رأي سيبويه ويسكت، بل يبين وجهة نظره بالدلائل السماعية، و العقلية.

(1) تنظر: المسألة رقم 16، 18.
(2) تنظر: المسألة رقم 16.
(3) تنظر: المسألة رقم 15،17، 18.
(4) تنظر: المسألة رقم 19.
(5) تنظر: المسألة رقم 19.
(6) تنظر: المسألة رقم 3.
(7) تنظر: المسألة رقم 14.
(8) تنظر: المسألة رقم 14.

5. اعتمد ابن مالك في منهجه في السماع على القرآن الكريم، و الحديث النبوي، وما سمع عن العرب شعرا ونثرا.
6. بلغ عدد الآيات الواردة في هذه الاعتراضات عشر آيات احتج بها على سيبويه. ويظهر بصفة عامة من استدلال ابن مالك بالقرآن الكريم مدى اهتمامه به، و العناية بالاحتجاج به من غير اعتساف معانيه و حمله على الوجوه البعيدة، و التمادي في التأويل حتى يتوافق مع قواعد البصريين و على رأسهم سيبويه.
7. بلغ عدد الأحاديث في هذه الاعتراضات ثمانية أحاديث، والذي أراه أن ابن مالك وضع الحديث النبوي في الموضع المناسب بين أدلة الاستشهاد، فأكثر من الاستدلال به و التعويل عليه، وهذا من أهم أسباب اعتراضاته على من سبقه وعلى رأسهم سيبويه. فالاحتجاج بالحديث النبوي يثري القواعد النحوية، ولا يضعفها.
8. وأما الشعر فقد بلغ عدد الأبيات الشعرية في هذه الاعتراضات تسعة و عشرين بيتا. ويظهر من هذا العدد أن الشعر عند ابن مالك يقف في المقام الأول في الاحتجاج به، وهو يتفق مع سيبويه في هذا.
9. ابن مالك يتفق مع سيبويه . بشكل عام . في الاحتجاج بالسماع، ولكن سبب الخلاف بينهما يعود إلى:
   - أ - سعة لسان العرب، فربما لم يطلع سيبويه على بعض الشواهد.
   - ب - عدم توسع سيبويه في الاحتجاج بالحديث النبوي.
   - ت - توسع ابن مالك في القياس على كل ما سمع عن العرب.
   - ث - اختلاف نظر الرجلين في المسموع، فكل واحد منهما يذهب به مذهبا من التأويل، نظرا لاختلاف فهمهما في هذا المسموع.
10. ابن مالك يعتد بالقياس، ويحتج به، و لا يصح أنه كان في النحو ظاهريا يرفض القياس. بل العكس هو الصحيح، فابن مالك مشى على طريقة الكوفيين في توسيع القياس، فهو يقيس على القليل، و لا يحكم بالشذوذ على النصوص، بل يفرع عليها، و يبني عليها الأحكام النحوية، و هذا ما جعله يخالف البصريين في كثير من مسائل النحو، وهو السبب نفسه في اعتراضاته على سيبويه الذي كان يعتد **بكثرة الاستعمال في كلام العرب، و عدم القياس على القليل ويعتبره شاذا.**

مصادر البحث:

1. ابن الأثير: مجد الدين المبارك بن محمد ، النهاية في غريب الحديث و الأثر، تحقيق طه أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .

2. الإستراباذي: محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، 1395 - 1975م.
3. الإستراباذي: ركن الدين الحسن بن محمد، الوافية في شرح الكافية، تحقيق عبد الحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي و الثقافة ، سلطنة عمان ، 1403هـ. 1983م .
4. الأسدي: بشر بن أبي خازم، ديوانه، تحقيق عزّة حسن. منشورات دار الثقافة ، دمشق، ط 2، 1972م.
5. الأعشى: ميمون بن قيس، ديوانه، مطبعة آذلف هلزهوسن، 1927.
6. الأفغاني: سعيد، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا ، ط3، 1383هـ. 1964م .
7. الأنباري: أبو البركات كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ - 2003م. أسرار العربيَّة، تحقيق محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ط 1، 1957م.
8. البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،الطبعة: الأولى، 1422هـ.
9. التميمي: جرير بن عطية، ديوانه: تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط 3، لا ت.
10. التميمي: همام بن غالب، ديوانه، دار صادر، بيروت، لا ط ، لا ت. وطبعة الصاوي 1354هـ.
11. الجرجاني: عبدالقاهر بن عبدالرحمن، كتاب الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ . 1972م.
12. ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. واللمع في العربيّة، تحقيق د فائز فارس ، دار الأمل للنشر إربد ، ط 2 ، 1411هـ. 1990م . والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف -المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.

. ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان:

13. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دراسة و تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط 1، 1418هـ. 1997م .
14. الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بتاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، لاط، لات.

15. الكافية في علم النحو تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، 2010 م.

. أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي:

16. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418هـ. 1998م.

17. البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ.

18. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

19. ابن الخباز: أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، دراسة و تحقيق د. فايز محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط1، 1423هـ. 2002م .

20. الخبيصي: أبو بكر، الموشح على الكافية. مخطوط .

21. ابن خروف: أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق ودراسة سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، 1419م .

22. ابن أبي الربيع: عبيدالله بن أحمد الإشبيلي، البسيط شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد الثبيتي، دار العرب الإسلامي، 1407. 1986.

23. ابن أبي ربيعة، عمر، شرح ديوانه، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الأندلس، ط 4، 1988م.

24. الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط5، 1417هـ. 1996م .

25. الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو ، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993.

26. زهير بن أبي سلمى، شرح ديوانه، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، 1944، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964م.

27. السراج: أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1420هـ. 1999م .

28. السلسيلي: أبو عبد الله محمد بن عيسى،شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق د. عبد الله علي البركاتي، دار الندوة، بيروت، لاط، لات.

29. سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
30. السيرافي: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد ، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد الريح هاشم ، دار الجيل، بيروت ، ط1، 1416هـ. 1996.
. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال،
31. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيَّة، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1418هـ. 1998م.
32. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، تحقيق: حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
33. بغية الوعاة في طبقات اللغويِّين والنحاة، دار الفكر، بيروت ، ط 2،1399هـ. 1979م.
34. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.
35. الشافعي، محمد بن إدريس، الكتاب: الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م.
36. الشلوبين: أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي، التوطئة، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، الكويت ، 1401هـ. 1981م .
37. الصيمري: أبو محمد عبدالله بن علي ، التبصرة و التذكرة ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر، بيروت ، ط 1، 1402هـ. 1982م .
38. العراقي: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
39. ابن عصفور: أبو الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوار و عبد الله الجبوري ، بغداد ، 1985م . وطبعة دار الكتب بيروت ط1، 1418هـ 1998م . شرح جمل الزجاجي، قدم له فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1419هـ .1998م.
40. العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.

41. ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.الطبعة : العشرون 1400 هـ - 1980 م.

42. الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد، الإغفال ، تحقيق عبدالله بن عمر، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1424هـ. 2003م. والإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1 1389هـ. 1969م. و البغداديات، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ. 2003 هـ. والتعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م .

43. الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

44. ابن أبي القاسم : صلاح بن علي، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ، دراسة و تحقيق د. محمد جمعة حسن نبعة ، مؤسسة زيد بن علي، صنعاء ، ط1، 1424هـ. 2003م.

45. ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني:

46. شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

47. شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).

48. المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت.

49. المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

50. النابغة الذبياني: زياد بن معاوية، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، 1977.

51. ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

52. النيسابوري: مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

. ابن هشام الأنصاري: جمال الدين عبد الله بن يوسف:

53. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ، ط1، 1412هـ. 1992م.
54. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
55. الهيثمي: علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد و منبع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ - 1988م.
56. ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 ه